الإدارة العامة للتفتيش

ما هو المقصود بالتفتيش المالي: هي مجموعة من الاجراءات والأساليب الفنية المهنية المتعارف عليها والتي تتم في إطار قانوني يهدف الى التحقق والتثبت من سلامة التصرفات المالية التي تجريها الجهات الإدارية حرصا على المال العام وحمايته وتحديد كافة الانحرافات إن وجدت.

اختصاصات التفتيش المالي : التفتيش على مختلف الوحدات الحسابية بالجهاز الإداري للدولة، ووحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية والاقتصادية للإيرادات والمصروفات عن طريق التفتيش على المستندات والدفاتر وسجلات المتحصلات والمستحقات العامة والمصروفات العامة، والتأكد من أن التصرفات المالية تمت بطريقة سليمة وفقا للقوانين واللوائح المالية المقررة والقواعد العامة للموازنة العامة للدولة

التحقق من أن الموارد قد حصلت وفقا للقوانين واللوائح والقواعد المعمول بها والكشف عن أي مخالفة أو تقصير.

التحقق من أن الإنفاق تم وفقا لما هو مقرر له، والتأكد من حسن استخدام الأموال العامة في الأغراض المخصصة لها دون اسراف أو انحراف، والكشف عما يقع في هذا الصدد من مخالفات.

متابعة تنفيذ الخطة الموضوعة، وتقييم الاداء في الجهات الإدارية، للتأكد من أن التنفيذ يسير وفقا للسياسات الموضوعة، ولمعرفة نتائج الاعمال، والتعرف على مدى تحقيق هذه الوحدات لأهدافها المرسومة، والكشف عما يحدث من انحرافات، وما يكون في الأداء من قصور، وأسباب ذلك لاتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة والتعرف على فرص تحسين معدلات الأداء.

وكذلك التفتيش على المخازن والخزائن وأي اعمال مالية تقررها اية قوانين او لوائح او قرارات أو نظم

معايير وقواعد الممارسات السليمة في مجال التفتيش على الجهات

تمثل مجموعة القيم الأساسية والمبادئ الأخلاقية التي تحكم سلوك المفتش المهني والوظيفي والتي يتعين عليه مراعاتها.

مضمون السلوك المهني وأخلاقيات ممارسة أعمال التفتيش هو قيام المفتش بأداء واجباته بأمانة، ونزاهة، وموضوعية، واستقلالية، والعمل باستمرار على تحقيق أهداف مهام الرقابة، وأن تكون ممارسته لأعمال الرقابة المالية في حدود الصلاحيات المخولة له، وأن يؤدي عمله متجرداً من سوء القصد، أو الإهمال، أو مخالفة القانون، أو الاضرار بالمصلحة العامة لتحقيق مصلحة خاصة له أو للغير.

المبادئ الاساسية التي تحكم ممارسات العمل المهني في مجال التفتيش

الجهد والذهن العلمي والعملي.

٢. الموضوعية في الإثبات.

٣. الاستقلالية والحيادية.

٤. السرية والخصوصية.

٥. الولاء والانتماء.

٦. الاحترام.

٧. الأمانة.

٨. العدل والمساواة.

معايير السلوك المهني لأداء التفتيش المالي

تتضمن هذه المعايير المؤهلات والصفات المهنية الواجب توافرها في المفتش لتحكم أداء مهمته في أعمال التفتيش، وتحتوي على مجموعة من المعايير هي: معيار الكفاءة المهنية اللازمة: ويهدف إلى ضرورة توافر الكفاءة المهنية اللازمة في المفتش الذي سيتولى مهمة التفتيش، وذلك بالتأهيل العلمي المناسب، والخبرة العملية اللازمة، من خلال الممارسة الفعلية لأعمال التفتيش، والمراجعة، والتدريب المستمر لضمان توافر القدرة على تطبيق المعرفة، والمهارة، والخبرة، والأسلوب المهني في تفهم المشكلات التي قد تحدث أثناء عملية التفتيش، والعمل على ايجاد الحلول المناسبة لها.

ويتضمن هذا المعيار النقاط الأساسية التي تكفل توافر الكفاءة المهنية المناسبة ومنها: ١. أن يتم الاختيار والتأهيل الأشخاص الذين يمتلكون بصفة جماعية المعرفة، والمهارة والكفاءة اللازمة، للقيام بتنفيذ مهام التفتيش بشكل سليم، حيث أن المسئولية تقع على عاتق إدارات التفتيش ككل، والمفتش كفرد في توفير الكفاءة المهنية.

٢. أن يكون لدى المفتش معرفة عامة بالجوانب الرقابية، والمخاطر الأساسية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وأساليب مراجعتها .

٣. معيار الحياد والاستقلال: ويهدف إلى استقلالية إدارات التفتيش، وأن يكون المفتش حيادي أثناء تأديته لعمله، دون تحيز لأية إدارة، أو أن يتم التأثير على آراء ونتائج الرقابة بأية مؤثرات أخرى، وأن يكون الحكم على الظروف وفق معايير مهنية منطقية ومعقولة بدون أي قيود تحول دون التزام المفتش بمبدأ الاستقلالية، إذ انه من الضروري أن يكون المفتش مستقلاً ومتجرداً ليس بالفعل فحسب ولكن في الظاهر أيضاً، وفي كل الأمور المتعلقة بعمل التفتيش، وينبغي ألا تتأثر استقلالية المفتش من جراء مصالح شخصية، أو ضغوط خارجية، أو بالأفكار المسبقة التي يحملها المفتش عن أشخاص، أو عن الجهات الخاضعة للتفتيش، أو بالمعاملات الشخصية أو المالية التي قد تتسبب في تضارب الولاءات أو المصالح، وعليه أيضا أن يرفض الهدايا أو الهبات التي يمكن أن تؤثر على نزاهته، كما عليه ألا يستعمل المعلومات

التي يحصل عليها اثناء عمله كوسيلة لضمان منفعة شخصية لنفسه أو لغيره، ويتعين عليه كذلك عدم افشاء المعلومات التي يمكن ان تعطي امتياز غير عادل لاشخاص او لجهات أخرى، وألا يستعمل مثل هذه المعلومات بالطريقة المسيئة للاساءة الى الغير.

معيار العناية المهنية اللازمة: ويهدف الى ضرورة قيام المفتش ببذل العناية المهنية اللازمة في أداء كافة اعمال التفتيش، بحيث يجب عليه أداء عمله بحرص وعناية مهنية بدرجة معقولة تتناسب مع المسئوليات والمهام المكلف بها، والعمل المتوقع منه، وإذا كانت المخالفات التي يكتشفها أثناء التفتيش تؤدي إلى احتمال وقوع تجاوزات كبيرة، أو شبهة اختلاس، أو مجرد مخالفات يتطلب توجيه الجهة الإدارية من خلال التقرير الذي يعده للادارة العامة للتفتيش فعليه تقديم تقرير منفصل متضمناً كافه تفاصيل المخالفات التي وجدها، ومقترح الاجراء الذي يتم دراسته مع مدير الإدارة المختص.

نشاط ادارة التفتيش عن العام المالي ٢٠٣٢/٢٠٢٢

	عدد الوحدات	معدل انجاز الخطة عن العام المالي
التحول	فحص الكثير من القضايا + فحص الشكوى المقدمة الي الإدارة تصل خلال العام المالي الى الف شكوى وقضية سنويا	%٩٨
الدوري	٢٨٧ وحدة	%٩٩
المتابعة للمناقصات	١٥٠	%٩٦

١٦